

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤

بتتعديل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٩٠  
لسنة ١٩٥٩ بتنظيم موظفي الهيئة العامة لشئون  
سكك حديد مصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن  
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلل القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد  
مصر ،

وعلل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين  
المعدلة له ،

وعلل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم موظفي الهيئة  
العامة لشئون سكك حديد مصر ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣  
لسنة ١٩٦٢ ،

وعلل قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللاحة التنفيذية  
لنظام موظفي الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر ،

وعلل موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر  
في المادة بين ١١ ، ٢ مايوا سنة ١٩٦٣ ،

وعلل ما أرتأه مجلس الدولة ،

وعلل موافقة مجلس الرئاسة ،

قرر :

مادة ١ - يبدل بنص المادة ٣٢ مكرر من قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢  
المشار إليه ، النص الآتي :

”يمنع موظفو الهيئة الذين يقضون المدد الرسمية الهيئة بايدول المرفق  
علاوة استثنائية لتصيل بمربياتهم إلى الحد الأدنى المقرر به أو يتعجزون

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٦٤

باعفاء الأسطول النهري المستورد من الجمر برسم شركة مصر للنقل  
والملائحة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن  
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ،

وعلل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥١ بإصدار التعريفة  
الجمركية ،

وعلل ما أرتأه مجلس الدولة ،

وعلل موافقة مجلس الرئاسة ،

قرر :

مادة ١ - يغفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم  
الأسطول النهري المكون من ١٥ (خمسة عشر) وحدة الذي تعاقدت  
شركة مصر للنقل والملائحة مع شركة نيككس الجربية على استيراده .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ  
نشره ما

صدر برأسه الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٢٨٣ (١٢ فبراير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

وإذا رفق الموظف إلى مرتبة نالية قبل انتهاء ثلاثة سنوات على منتهى العلاوة الاستثنائية وكانت علاوة الترقية تزيد على العلاوة الاستثنائية بفارق بينهما فإن كانتا متساوين أو كانت علاوة الترقية أقل من العلاوة الاستثنائية رقم الموظف بمربه ذاته دون زيادة.

وتنبع العلاوات الدورية للموظفين الذين منعوا العلاوة الاستثنائية المنصوص عليها في الفقرة الأولى بالفتات الوارددة بالجدول المرافق على الآتي مذموماتهم عن الحد الأقصى الوارد به - ويصدر بمنع هذه العلاوات قرار من لجنة شئون الموظفين طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المواد ٢٣ قرفة أولى ، ٣٠ قرفة ثانية ، ٣٢ من هذا النظام .

مادة ٢ - ينفي قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يوليه سنة ١٩٦٠ .

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٢١٣ (١٢ فبراير ١٩٩٤)

جمال عبد الناصر

علاوة استثنائية بمقدار علاوة دورية بالفتات المقررة بالجدول أيهما أكبر بحيث لا يجاوز المرتب الحد الأدنى المشار إليه مضافاً إليه علاوة دورية واحدة ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لانتهاء المدد المذكورة .

ويصدر بمنع العلاوة الاستثنائية قرار من السلطة المختصة بالترقية بعدأخذ رأي لجنة شئون الموظفين .

ولا تمنع العلاوة المذكورة إذا قدم عن الموظف تقريران متاليان بدرجة ضعيف فإذا قدم عن الموظف بعد ذلك تقرير آخر بدرجة أقل منع العلاوة الاستثنائية اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ اعتماد هذا التقرير .

ولا تمنع العلاوة أيضاً للموظفين المحالين إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية فإذا لم يقض بالادانة منحت من تاريخ استحقاقها ، أما الموظفون الذين وقعت عليهم أحدى العقوبات الوارددة في المادة ٥٣ من هذا النظام فلا يجوز منعهم العلاوة الاستثنائية إلا بعد انتهاء الفترات المحددة فيها .

**نهاد**  
منحة العلامات الاستاذية لمرتضى الهاشمي